التحولات البنيوية في الدولة السودانية في ظل التنافس الدولي والإقليمي: مقارنة نقدية من منظور الاقتصاد السياسي ومدرسة فرانكفورت

Structural Transformations of the Sudanese State under International and Regional Competition: A Critical Political Economy Approach from the Frankfurt School Perspective

د. محمد خالد محمد عبدالله: أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة القضارف، السودان.

***Dr. Mohamed Khalid**: Associate Professor in the Department of Political Science and International Relations, Faculty of Economics and Administrative Sciences, University of Al Qadarif, Sudan.*

Email: drmohamedkhalid7@gmail.com

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i6.1937

تاريخ الاستلام: 2026-03-26 تاريخ القبول: 2026-04-11 تاريخ النشر 2026-06-01

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة بالتحليل النقدي التحولات البنيوية التي طرأت على الدولة السودانية في ظل تصاعد التنافس الدولي والإقليمي، بوصف السودان إحدى الساحات الجيوسياسية ذات الأهمية الاستراتيجية في إقليم القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وما يترتب على ذلك من تداخل المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية للقوى الدولية والإقليمية. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن هذا التنافس لم يقتصر على أشكال التدخل التقليدية، بل تجاوزها إلى آليات أكثر تعقيداً لإعادة إنتاج الهيمنة والتبعية، وهو ما يمكن تفكيكه وتحليله من خلال أدوات مدرسة فرانكفورت النقدية، التي تركز على العلاقة الجدلية بين السلطة والاقتصاد والثقافة. تعتمد الدراسة على مقاربة نظرية تجمع بين مدرسة فرانكفورت، ونظرية التبعية، ومنهج الاقتصاد السياسي الدولي، بما يسمح بفهم أعمق لأنماط السيطرة غير المباشرة وتأثيرها على بنية الدولة ووظائفها الأساسية. كما يوظف البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج النقدي لتحليل الوثائق الرسمية، والتقارير الدولية، والخطابات السياسية، إلى جانب مراجعة الأدبيات العربية والأجنبية ذات الصلة. وتُظهر نتائج الدراسة أن التنافس الدولي والإقليمي أسهم بصورة مباشرة في إضعاف استقلالية القرار السياسي السوداني، وأعاد تشكيل الاقتصاد الوطني بما يخدم مصالح خارجية على حساب متطلبات التنمية المستدامة، فضلاً عن تعميق الأزمات البنيوية المرتبطة بالحوكمة والاستقرار السياسي. كما تخلص الدراسة إلى أن غياب مشروع وطني جامع، وضعف المؤسسات، ساهما في تسهيل اختراق الدولة من قبل الفاعلين الخارجيين. وتوصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات وطنية قائمة على تعزيز السيادة الاقتصادية، وتنويع الشراكات الدولية، وبناء مؤسسات قادرة على إدارة التفاعل مع النظام الدولي بصورة أكثر استقلالية وفاعلية.

الكلمات المفتاحية: التحولات البنيوية، الدولة السودانية، التنافس الدولي والإقليمي، الاقتصاد السياسي النقدي، مدرسة فرانكفورت، نظرية الصراع الطبقي، الهيمنة والتبعية، العقلانية الآلية، إعادة إنتاج النظام الرأسمالي، أزمة الشرعية والسيادة.

Abstract:

This study critically analyzes the structural transformations of the Sudanese state amid escalating international and regional competition, positioning Sudan as one of the geopolitically significant arenas in the Horn of Africa and the Red Sea region, with the consequent overlap of political, economic, and security interests of international and regional powers. The study is based on the fundamental premise that this competition has not been limited to traditional forms of intervention but has extended to more complex mechanisms for reproducing hegemony and dependency—a dynamic that can be deconstructed and analyzed through the tools of the Frankfurt School of critical theory, which focuses on the dialectical relationship between power, economy, and culture. The study adopts a theoretical approach combining the Frankfurt School, dependency theory, and the international political economy framework, allowing for a deeper understanding of patterns of indirect control and their impact on the structure and core functions of the state. The research employs descriptive-analytical and critical methods to analyze official documents, international reports, political discourses, as well as a review of relevant Arabic and foreign literature. The findings show that international and regional competition has directly contributed to weakening the autonomy of Sudanese political decision-making, reshaping the national economy to serve external interests at the expense of sustainable development requirements, and deepening structural crises related to governance and political stability. The study also concludes that the absence of a cohesive national project and weak institutions have facilitated the penetration of the state by external actors. The study recommends adopting national strategies based on enhancing economic sovereignty, diversifying international partnerships, and building institutions capable of managing interaction with the international system more independently and effectively.

Keywords: Structural transformations, Sudanese state, international and regional competition, critical political economy, Frankfurt School, class conflict theory, hegemony and dependency, instrumental reason, reproduction of the capitalist system, crisis of legitimacy and sovereignty.

الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة أعادت تشكيل أنماط التفاعل بين الدول، لا سيما في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية الاستراتيجية. وفي هذا السياق، برز السودان بوصفه إحدى الساحات المحورية للتنافس الدولي والإقليمي، نظراً لموقعه الجغرافي الرابط بين إفريقيا والعالم العربي، وإشرافه على البحر الأحمر، إضافة إلى ما يمتلكه من موارد طبيعية متنوعة تشمل النفط، والذهب، والأراضي الزراعية الخصبة، والمياه (Abdelaziz, 2020).

لم يكن هذا التنافس محصوراً في إطار العلاقات الدبلوماسية التقليدية، بل اتخذ أشكالاً أكثر تعقيداً، شملت التدخلات الاقتصادية، والضغوط السياسية، وإعادة هندسة البنى المؤسسية للدولة، فضلاً عن التأثير الثقافي والإعلامي. وقد أسهم ذلك في تعميق الأزمات البنيوية التي تعاني منها الدولة السودانية، وأعاد إنتاج أنماط من التبعية والهيمنة التي حدّت من قدرتها على بناء مشروع وطني مستقل ومستدام (Amin, 2014).

مشكلة الدراسية:

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: كيف تفسر مدرسة فرانكفورت الاطكاع الغربية في موارد الدولة السودانية ضمن بنية النظام الرأسمالي العالمي؟ ويتفرع عدد من التساؤلات الفرعية المتعلقة بادوات الهيمنة الاقتصادية والثقافية، دور الاعلم والمؤسسات الدولية. وتأثير الصراعات الداخلية في اعادة انتاج التبعية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها:

1. تسهم في اثراء الادبيات العربية في مجال النظرية النقدية نقدية للتنافس الدولي والإقليمي في السودان وتطبيقاتها على الواقع السوداني من خلال الربط بين العوامل الداخلية والبنى الخارجية
2. تقدم اطارا تحليليا بديلا عن المقاربات التقليدية (الواقعية والليبرالية) في تفسير التحلات الغربية والعربية والافريقية. حول قضايا السيادة، والتنمية، وبناء الدولة
3. كما تسعى الدراسة إلى تقديم نتائج وتوصيات علمية يمكن أن تشكّل مرجعاً لصناع القرار والباحثين في مجال الدراسات الاستراتيجية والسياسية.

أهداف الدراسة:

1. تحليل مفهوم الهيمنة في النظرية النقدية وتطبيقها على الحالة السودانية.
2. تفسير الاطماع الغربية غب موارد الدولة السودانية بوصفها نتاجا بنيويا للنظام الرأسمالي.
3. كشف دور الخطاب الاعلامي والحقوقي في تبرير التدخل الخارجي.
4. اقتراح مداخل نقدية للتحرر وبناء السيادة الاقتصادية.

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن فهم التحولات التي طرأت على الدولة السودانية يتطلب تجاوز المقاربات الوصفية التقليدية، واللجوء إلى أدوات تحليل نقدية قادرة على تفكيك العلاقة بين السلطة والاقتصاد والثقافة. ومن هنا، تعتمد الدراسة على مدرسة فرانكفورت النقدية، بوصفها إطاراً نظرياً يتيح تحليل آليات الهيمنة غير المباشرة، وكيفية توظيفها لإعادة إنتاج السيطرة في سياق دول الجنوب، مع الاستفادة من إسهامات نظرية التبعية ومنهج الاقتصاد السياسي الدولي (Horkheimer, 1982; Habermas, 1987).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج النقدي التحليلي، مستفيدةً من أدوات التحليل السياسي الاقتصادي ومنهج تحليل الخطاب، مع توظيف مصادر أولية وثانوية وكتب عربية وأجنبية.

هيكل الدراسة:

تناولت الدراسة أربعة محاور رئيسة: تناول المحور الأول الإطار النظري للدراسة، والمحور الثاني الإطار المفاهيمي، والمحور الثالث السودان في سياق التنافس الدولي والإقليمي، والمحور الرابع آليات الهيمنة وإعادة تشكيل الدولة السودانية، ثم المحور الخامس الخاتمة والنتائج وتوصيات الدراسة، وأخيراً مجموعة المصادر والمراجع.

مصطلحات الدراسة:

- **مدرسة فرانكفورت:** تيار فكري نقدي نشأ في ألمانيا في ثلاثينيات القرن العشرين، يركز على نقد الرأسمالية والعقل الأداتي وأشكال الهيمنة الاقتصادية والثقافية في المجتمعات الحديثة.
- **النظرية النقدية:** إطار فلسفي اجتماعي يهدف إلى تفسير الواقع الاجتماعي من أجل تغييره، وليس الاكتفاء بوصفه، مع التركيز على تفكيك علاقات السلطة والهيمنة.

- **الهيمنة:** قدرة قوى دولية أو طبقات مهيمنة على فرض مصالحها ورؤيتها للعالم عبر أدوات غير مباشرة مثل الاقتصاد والثقافة والإعلام والمؤسسات الدولية.
- **الدول الطرفية:** دول تقع في هامش النظام الرأسمالي، تعتمد على تصدير المواد الخام، وتعاني من التبعية الاقتصادية والتكنولوجية لدول المركز.
- **السيادة الاقتصادية:** قدرة الدولة على التحكم في مواردها الطبيعية وقراراتها الاقتصادية بعيدًا عن الإملاءات الخارجية.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة أمين إشكالية التبعية الاقتصادية في دول العالم الثالث، وبينت أن الدول الطرفية ومنها السودان تندمج في الاقتصاد العالمي بوصفها موردًا للمواد الخام، مما يؤدي إلى استنزاف مواردها وإعاقة التنمية الوطنية. تتقاطع هذه الدراسة ودراستي في تفسيرها البنيوي للهيمنة الرأسمالية، لكنها لا توظف إطار مدرسة فرانكفورت بشكل مباشر.

وقدم فالرشتاين تحليلاً للنظام الرأسمالي العالمي قائمًا على ثنائية المركز–الأطراف، موضحًا أن السيطرة على الموارد في الأطراف تعد شرطًا لاستمرار تفوق دول المركز. تستفيد هذه الدراسة من أطروحته في توصيف موقع السودان في النظام العالمي، مع توسيع التحليل عبر أدوات النظرية النقدية.

وناقش ماركوز كيف تسهم الرأسمالية المتقدمة في خلق وعي زائف يبرر الهيمنة ويُضعف القدرة على المقاومة. وتوظف الدراسة الحالية هذا الإطار لتحليل الخطاب الإعلامي والحقوقي الغربي المتعلق بالسودان وموارده.

تناولت دراسات إبراهيم أزمة الدولة السودانية من منظور تاريخي ثقافي، موضحًا أن هشاشة البنية الوطنية تسهل التدخل الخارجي. وتضيف الدراسة الحالية بُعدًا نقديًا اقتصاديًا يربط هذه الهشاشة بالأطماع الغربية في الموارد.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

يُعد الإطار المفاهيمي والنظري من الركائز الأساسية في البحوث العلمية، إذ يوفّر الأساس التحليلي الذي يسمح بفهم الظواهر المدروسة وتفسيرها في سياقها البنيوي والتاريخي. وتزداد أهمية هذا الإطار في الدراسات التي تتناول قضايا معقّدة، مثل التنافس الدولي وإعادة تشكيل الدولة في دول الجنوب، حيث تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية بصورة يصعب تحليلها بالاعتماد على المقاربات الوصفية التقليدية وحدها. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المحور إلى ضبط المفاهيم

المركزية للدراسة، وبيان الأسس النظرية التي تستند إليها، مع التركيز على مدرسة فرانكفورت النقدية، ونظرية التبعية، ومنهج الاقتصاد السياسي الدولي، بوصفها أدوات تحليلية مكملة لفهم الحالة السودانية.

أولاً: مفهوم الدولة في الفكر السياسي المعاصر:

شهد مفهوم الدولة تطوراً ملحوظاً في الفكر السياسي، حيث انتقل من كونه كياناً قانونياً ذا سيادة مطلقة، إلى كونه بنية مركّبة تتأثر بعوامل داخلية وخارجية. ففي المنظور الكلاسيكي، تُعرّف الدولة باعتبارها كياناً يمتلك إقليماً محدداً، وسكاناً دائمين، وسلطة سياسية ذات سيادة (Weber, 1978). غير أن هذا التعريف تعرّض لانتقادات واسعة في ظل العولمة وتزايد نفوذ الفاعلين من غير الدول.

وفي سياق دول الجنوب، ومنها السودان، تتسم الدولة بخصائص بنيوية خاصة، أبرزها ضعف المؤسسات، وهشاشة السيادة، والاعتماد الكبير على الخارج، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن الدولة في هذه السياقات غالباً ما تكون عرضة للتأثيرات الخارجية التي تعيد تشكيل وظائفها وأدوارها بما يخدم مصالح النظام الدولي السائد (Migdal, 2001).

وعليه، تتبنى هذه الدراسة مفهوماً نقدياً للدولة، ينظر إليها بوصفها نتاجاً لتفاعل جدلي بين القوى الداخلية والبنى الخارجية، وليس ككيان مستقل أو محايد، وهو ما ينسجم مع الطرح النقدي لمدرسة فرانكفورت.

ثانياً: مفهوم الهيمنة والتبعية في العلاقات الدولية:

يُعد مفهوم الهيمنة من المفاهيم المحورية في تحليل العلاقات الدولية غير المتكافئة. ويشير إلى قدرة فاعل دولي أو مجموعة من الفاعلين على فرض أنماط معينة من السلوك أو القيم أو السياسات على فاعلين آخرين، ليس فقط عبر القوة العسكرية، بل أيضاً من خلال السيطرة الاقتصادية والثقافية والمعرفية (Gramsci, 1971).

وفي هذا السياق، تبرز نظرية التبعية بوصفها إطاراً تفسيرياً لفهم علاقة دول المركز بدول الأطراف. وترى هذه النظرية أن تخلف دول الجنوب ليس نتيجة لعوامل داخلية فحسب، بل هو نتاج تاريخي لعلاقات غير متكافئة فرضها النظام الرأسمالي العالمي، حيث تُدمج اقتصادات الأطراف في السوق العالمية بطريقة تجعلها معتمدة على الخارج (Amin, 2014).

وبتطبيق ذلك على الحالة السودانية، يمكن القول إن السودان ظل، عبر مراحل مختلفة، خاضعاً لأنماط متعددة من التبعية الاقتصادية، سواء من خلال تصدير المواد الخام، أو الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية، وهو ما حدّ من قدرته على بناء اقتصاد وطني مستقل.

ثالثاً: مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية:

تُعد مدرسة فرانكفورت إحدى أبرز التيارات الفكرية النقدية في القرن العشرين، وقد نشأت في سياق نقد الرأسمالية المتقدمة والحداثة الغربية. ويركز روّادها، مثل ماكس هوركهايمر، وثيودور أدورنو، ويورغن هابرماس، على تحليل العلاقة بين العقلانية، والسلطة، والاقتصاد، والثقافة (Horkheimer, 1982).

وتتميّز النظرية النقدية عن غيرها من المقاربات بتركيزها على كشف آليات الهيمنة غير المرئية، التي تُمارس من خلال الخطاب، والثقافة، والمؤسسات، وليس فقط عبر الإكراه المباشر. كما تسعى إلى تحرير الإنسان من أشكال السيطرة المختلفة، عبر النقد والتفكيك (Adorno, 1991).

وفي سياق العلاقات الدولية، تتيح مدرسة فرانكفورت فهماً أعمق لكيفية توظيف الخطاب التنموي، والديمقراطي، وحقوق الإنسان، كأدوات لإعادة إنتاج الهيمنة في الدول الطرفية. ومن هذا المنطلق، تشكّل هذه المدرسة إطاراً مناسباً لتحليل التنافس الدولي في السودان، بوصفه ليس مجرد صراع مصالح، بل عملية مركّبة لإعادة تشكيل الدولة والمجتمع.

رابعاً: الاقتصاد السياسي الدولي كإطار تفسيري:

يركّز منهج الاقتصاد السياسي الدولي على دراسة التفاعل بين السياسة والاقتصاد على المستوى العالمي، ويُبرز دور القوى الاقتصادية في تشكيل السياسات الدولية. ويؤكد هذا المنهج أن القرارات السياسية لا يمكن فهمها بمعزل عن البنى الاقتصادية العالمية، مثل الأسواق، والشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية (Strange, 1996).

وفي الحالة السودانية، يظهر تأثير الاقتصاد السياسي الدولي بوضوح من خلال دور المؤسسات المالية الدولية، وسياسات الخصخصة، وإعادة هيكلة الاقتصاد، وربط المساعدات بشروط سياسية واقتصادية. وقد أسهم ذلك في تعميق التبعية، وإضعاف قدرة الدولة على التحكم في مواردها الوطنية (Harvey, 2005).

خامساً: تكامل الإطار النظري في تحليل الحالة السودانية:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن أي مقاربة أحادية لا تكفي لفهم تعقيدات التنافس الدولي والإقليمي في السودان. وعليه، يتم توظيف مدرسة فرانكفورت للكشف عن آليات الهيمنة

الثقافية والمعرفية، ونظرية التبعية لتحليل البعد الاقتصادي، ومنهج الاقتصاد السياسي الدولي لفهم التفاعل بين الداخل والخارج.

ويتيح هذا التكامل النظري فهماً شاملاً للتحولات البنيوية التي طرأت على الدولة السودانية، ويُبرز كيف أسهم التنافس الدولي في إعادة تشكيل الدولة ووظائفها، بما يخدم مصالح خارجية على حساب السيادة والتنمية الوطنية.

نخلص إلى أن فهم واقع الدولة السودانية في ظل التنافس الدولي والإقليمي يتطلب اعتماد إطار نظري نقدي متعدد الأبعاد، يتجاوز التفسيرات التقليدية. وقد بيّن أن مدرسة فرانكفورت، عند توظيفها جنباً إلى جنب مع نظرية التبعية والاقتصاد السياسي الدولي، توفّر أدوات تحليلية فعّالة لفهم آليات الهيمنة وإعادة إنتاج التبعية في السودان.

المحور الثاني: السودان في سياق التنافس الدولي والإقليمي:

يُعد السودان من الدول التي اكتسبت أهمية متزايدة في حسابات القوى الدولية والإقليمية، نتيجة لموقعه الجغرافي الاستراتيجي، وموارده الطبيعية المتنوعة، ودوره المحتمل في معادلات الأمن الإقليمي والدولي. ولم يكن هذا الاهتمام وليد اللحظة، بل تشكّل عبر مسار تاريخي طويل، تداخلت فيه الاعتبارات الاستعمارية، والاقتصادية، والأمنية، ما جعل السودان ساحة مفتوحة لتنافس متعدد المستويات. ويسعى هذا المحور إلى تحليل السياق الذي أفرز هذا التنافس، من خلال دراسة الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للسودان، وأدوار القوى الدولية والإقليمية، وانعكاسات هذا التنافس على الداخل السوداني.

أولاً: الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للسودان:

يحتل السودان موقعاً جغرافياً فريداً يربط بين شمال إفريقيا وشرقها، ويشكّل حلقة وصل بين العالم العربي وإفريقيا جنوب الصحراء. كما يمتد ساحله على البحر الأحمر، أحد أهم الممرات الملاحية العالمية، والذي تمر عبره نسبة كبيرة من التجارة الدولية وإمدادات الطاقة، ما يمنح السودان أهمية استراتيجية في معادلات الأمن البحري العالمي (Young, 2019).

إلى جانب ذلك، يتمتع السودان بعمق جغرافي واسع وحدود مشتركة مع سبع دول، بعضها يعاني من نزاعات داخلية وعدم استقرار، ما يجعل السودان جزءاً من معادلة الأمن الإقليمي في القرن الإفريقي والساحل الإفريقي. وقد أسهم هذا الموقع في جعل السودان محط اهتمام القوى الكبرى، التي تنظر إليه إما كعامل استقرار محتمل أو كمصدر تهديد في حال انهيار الدولة (Fukuyama, 2011).

ثانياً: الموارد الطبيعية ودورها في جذب التنافس الدولي:

يمتلك السودان ثروة طبيعية كبيرة تشمل النفط، والغاز، والذهب، والمعادن الأخرى، فضلاً عن الأراضي الزراعية الخصبة وموارد المياه. وقد شكّلت هذه الموارد أحد أهم دوافع التنافس الدولي، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على الطاقة والغذاء (Abdelaziz, 2020).

وقد أدّى الاعتماد المفرط على تصدير المواد الخام إلى إدماج الاقتصاد السوداني في السوق العالمية بصورة غير متكافئة، بما ينسجم مع أطروحات نظرية التبعية، حيث يتم استنزاف الموارد دون تحقيق قيمة مضافة حقيقية داخل الاقتصاد الوطني (Amin, 2014). كما أسهم ضعف الحوكمة والفساد في تسهيل حصول الفاعلين الخارجيين على امتيازات اقتصادية طويلة الأمد، حدّت من قدرة الدولة على التحكم في مواردها السيادية.

ثالثاً: أدوار القوى الدولية الكبرى في السودان:

1. الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي:

ارتبط الدور الغربي في السودان بمزيج من الضغوط السياسية، والعقوبات الاقتصادية، والخطاب المتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد شكّلت هذه الأدوات آلية تأثير غير مباشرة، هدفت إلى إعادة توجيه سلوك الدولة السودانية بما يتوافق مع المصالح الغربية، خاصة في مجالات الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب (Woodward, 2018). ومن منظور مدرسة فرانكفورت، يمكن قراءة هذا الدور بوصفه شكلاً من أشكال الهيمنة المعيارية، حيث تُستخدم القيم الليبرالية كأدوات ضغط سياسي، دون مراعاة السياقات المحلية أو الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذه السياسات (Habermas, 1987).

2. الصين وروسيا:

تبنّت كل من الصين وروسيا مقاربة مختلفة، تقوم على تعزيز الشراكات الاقتصادية والعسكرية، مع التركيز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد تجلّى ذلك في الاستثمارات الصينية في قطاع النفط والبنية التحتية، والدور الروسي في مجالات التعدين والتعاون العسكري (Large, 2019). غير أن هذا الحضور، رغم اختلاف خطابه عن الخطاب الغربي، لا يخلو من أبعاد مصلحية، حيث يسهم في إعادة إنتاج نمط آخر من التبعية الاقتصادية، قائم على تصدير الموارد الخام مقابل استثمارات محدودة القيمة المضافة.

رابعاً: التنافس الإقليمي وأثره على السودان:

1. دول الجوار الإقليمي:

تأثرت العلاقات السودانية مع دول الجوار بعوامل أمنية وسياسية معقدة، شملت قضايا الحدود، والموارد المائية، والنزاعات المسلحة. وقد انعكس عدم الاستقرار في دول الجوار على الداخل السوداني، وأسهم في تعقيد البيئة الأمنية والسياسية (Clapham, 2017).

2. أدوار القوى الإقليمية العربية:

برزت أدوار قوى إقليمية عربية، خاصة دول الخليج ومصر وتركيا، في المشهد السوداني، مدفوعة باعتبارات الأمن القومي، والاستثمار الزراعي، والتنافس على النفوذ في البحر الأحمر. وقد اتسم هذا الدور أحياناً بالتناقض، حيث جمع بين الدعم الاقتصادي والتدخل السياسي، ما عمّق الانقسامات الداخلية وأضعف استقلالية القرار الوطني (Verhoeven, 2018).

خامساً: التنافس الدولي وإعادة إنتاج الهشاشة الداخلية:

أسهم التنافس الدولي والإقليمي في تعميق هشاشة الدولة السودانية، من خلال دعم فاعلين محليين متنافسين، وربط المساعدات والدعم الخارجي بشروط سياسية واقتصادية. وقد أدّى ذلك إلى إضعاف مؤسسات الدولة، وتعزيز منطق الصراع الصفري بين النخب، بدلاً من بناء توافق وطني جامع. ومن منظور نقدي، يمكن القول إن السودان تحوّل إلى فضاء تتقاطع فيه مصالح القوى الخارجية، على حساب مشروع الدولة الوطنية، وهو ما يتسق مع أطروحات مدرسة فرانكفورت حول اختزال المجتمعات الطرفية إلى أدوات داخل منظومة الهيمنة العالمية (Adorno, 1991).

ويخلص الباحث إلى أن التنافس الدولي والإقليمي في السودان نتاج تفاعل معقّد بين الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، والتحولات في النظام الدولي. وقد بيّن أن أدوار القوى الدولية والإقليمية، رغم اختلاف خطابها وأدواتها، أسهمت مجتمعة في إعادة إنتاج الهشاشة البنيوية للدولة السودانية، وتعميق التبعية الاقتصادية والسياسية، بما يحدّ من فرص بناء دولة مستقلة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: آليات الهيمنة وإعادة تشكيل الدولة السودانية:

لا يقتصر التنافس الدولي والإقليمي في السودان على صراع مصالح ظاهر، بل يتجسّد عبر منظومة معقّدة من آليات الهيمنة التي تُمارَس بوسائل مباشرة وغير مباشرة، وتسهم في إعادة تشكيل بنية الدولة ووظائفها. وتُظهر التجربة السودانية أن هذه الآليات لا تعمل بمعزل عن السياق الداخلي، بل تتفاعل مع هشاشة المؤسسات، وانقسامات النخب، وضعف المشروع الوطني، ما يجعل الدولة

أكثر قابلية للاختراق الخارجي. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز آليات الهيمنة التي أثّرت في الدولة السودانية، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية.

أولاً: الهيمنة الاقتصادية والتحكم في الموارد:

تُعد السيطرة على الموارد الطبيعية من أهم آليات الهيمنة التي تمارسها القوى الخارجية في السودان. فقد شكّل النفط، ثم الذهب لاحقاً، محوراً أساسياً للتدخلات الدولية، سواء عبر الاستثمارات المباشرة أو عبر اتفاقيات طويلة الأمد حدّت من قدرة الدولة على التحكم السيادي في مواردها (Abdelaziz, 2020). ومن منظور الاقتصاد السياسي الدولي، يتم إدماج الاقتصاد السوداني في السوق العالمية بوصفه اقتصاداً تابعاً، يركّز على تصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة، ما يعمّق الاختلال في الميزان التجاري ويعيد إنتاج التبعية البنيوية (Amin, 2014). كما لعبت المؤسسات المالية الدولية دوراً محورياً في توجيه السياسات الاقتصادية، من خلال برامج الإصلاح الهيكلي، واشتراطات القروض، التي غالباً ما أدّت إلى تقليص دور الدولة الاجتماعي، وزيادة معدلات الفقر وعدم المساواة (Harvey, 2005).

ثانياً: الهيمنة السياسية وإعادة توجيه القرار الوطني:

تجلّت الهيمنة السياسية في السودان عبر جملة من الأدوات، أبرزها الضغوط الدبلوماسية، والعقوبات الاقتصادية، والدعم الانتقائي لبعض الفاعلين السياسيين. وقد أسهمت هذه الأدوات في التأثير على مسارات التحول السياسي، وأضعفت قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة تتوافق مع أولوياتها الوطنية (Woodward, 2018). ومن منظور مدرسة فرانكفورت، يمكن تفسير هذه الممارسات بوصفها شكلاً من أشكال الهيمنة العقلانية الأداتية، حيث تُختزل السياسة إلى أداة لإدارة المصالح، ويتم توظيف مفاهيم مثل الديمقراطية والانتقال السياسي كآليات ضبط وتوجيه، لا كقيم تحررية حقيقية (Horkheimer, 1982). وقد أدّى ذلك إلى إفراغ العملية السياسية من مضمونها الاجتماعي، وتعميق أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع.

ثالثاً: البعد الأمني والعسكري كأداة للهيمنة

شكّل البعد الأمني والعسكري أحد أبرز مجالات التدخل الخارجي في السودان، سواء عبر التعاون العسكري، أو مبيعات السلاح، أو دعم أطراف محلية في النزاعات الداخلية. وقد أسهم هذا التدخل في عسكرة السياسة، وإضعاف المؤسسات المدنية، وتعقيد فرص بناء دولة مستقرة (Clapham, 2017). وتشير الأدبيات النقدية إلى أن توظيف البعد الأمني غالباً ما يتم تحت ذرائع مكافحة الإرهاب أو حفظ الاستقرار الإقليمي، غير أن نتائجه الفعلية تتمثل في إدامة حالة اللااستقرار،

بما يبرّر استمرار التدخل الخارجي (Fukuyama, 2011). وفي الحالة السودانية، أسهم هذا النمط في إعادة إنتاج العنف، وإضعاف احتكار الدولة لاستخدام القوة المشروعة.

رابعاً: الهيمنة الثقافية والإعلامية وإعادة إنتاج الوعي:

تُعد الهيمنة الثقافية من أكثر آليات السيطرة تعقيداً، لكونها تعمل على مستوى الوعي والخطاب. وقد لعب الإعلام الدولي، والمنظمات غير الحكومية، والخطابات التنموية، دوراً مهماً في تشكيل صورة السودان في الخارج، بل وفي إعادة تشكيل وعي النخب المحلية تجاه قضايا الدولة والسيادة (Habermas, 1987). ومن منظور مدرسة فرانكفورت، تُمارَس هذه الهيمنة عبر إنتاج خطاب يُضفي الشرعية على التدخل الخارجي، ويقدّمه بوصفه ضرورة أخلاقية أو إنسانية، في حين يتم تهميش الأصوات المحلية التي تدعو إلى حلول وطنية مستقلة (Adorno, 1991). وقد أسهم ذلك في تكريس نمط من الاغتراب السياسي والثقافي، أضعف قدرة المجتمع على بلورة مشروع وطني جامع.

خامساً: دور النخب المحلية في إعادة إنتاج الهيمنة

لا يمكن فهم آليات الهيمنة في السودان بمعزل عن دور النخب المحلية، التي أسهم بعضها، عن قصد أو دون قصد، في تسهيل التدخل الخارجي. فقد ارتبطت مصالح بعض النخب السياسية والاقتصادية بالخارج، ما جعلها أكثر استعداداً لتبني سياسات تخدم الفاعلين الدوليين على حساب المصلحة الوطنية (Migdal, 2001). وتشير مقاربات الاقتصاد السياسي إلى أن هذا التواطؤ البنيوي بين الداخل والخارج يُعد أحد أهم أسباب فشل الدولة في دول الجنوب، حيث تتحول الدولة إلى ساحة لتقاسم الريع والنفوذ، بدلاً من كونها أداة لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية (Strange, 1996).

بيّن هذا المحور أن الهيمنة في السودان ليست نتاج عامل واحد، بل حصيلة تفاعل معقّد بين آليات اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية، تعمل مجتمعة على إعادة تشكيل الدولة ووظائفها. كما أظهر أن غياب مشروع وطني جامع، وضعف المؤسسات، أسهما في تسهيل اختراق الدولة من قبل الفاعلين الخارجيين. ويؤكد هذا التحليل النقدي أن مواجهة هذه الهيمنة تتطلب معالجة جذرية للبنى الداخلية، بالتوازي مع إعادة تعريف علاقة السودان بالنظام الدولي.

المحور الرابع: التداعيات والسيناريوهات المستقبلية للدولة السودانية في ظل التنافس الدولي والإقليمي:

يهدف هذا المحور إلى تحليل التداعيات البنيوية التي خلّفها التنافس الدولي والإقليمي على الدولة السودانية، واستشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة في ضوء استمرار هذا التنافس وتفاعله مع العوامل الداخلية. وينطلق المبحث من فرضية مفادها أن مستقبل الدولة السودانية لا يتحدد فقط بميزان القوى الخارجي، بل أيضاً بقدرتها على إعادة بناء مؤسساتها، وصياغة مشروع وطني قادر على إدارة العلاقة مع النظام الدولي بصورة أكثر استقلالية وفاعلية.

أولاً: التداعيات السياسية على بنية الدولة والحوكمة:

أدّى التنافس الدولي والإقليمي إلى إضعاف بنية الدولة السودانية، خاصة على مستوى الحوكمة وصنع القرار السياسي. فقد أسهم الدعم الخارجي المتباين لأطراف داخلية مختلفة في تعميق الانقسامات السياسية، وإضعاف فرص التوافق الوطني، ما انعكس سلباً على استقرار النظام السياسي (Clapham, 2017). كما أدّى ربط الدعم الدولي بمشروطيات سياسية واقتصادية إلى تقليص هامش السيادة الوطنية، وتحويل عملية صنع القرار إلى مجال خاضع للتأثير الخارجي. ومن منظور النظرية النقدية، يمكن تفسير ذلك بوصفه شكلاً من أشكال "الاستعمار الجديد"، حيث تُدار الدولة من خلال أدوات غير مباشرة، دون الحاجة إلى السيطرة المباشرة (Horkheimer, 1982).

ثانياً: التداعيات الاقتصادية والتنموية:

اقتصادياً، أسهم التنافس الدولي في تكريس نموذج تنموي هش، قائم على استغلال الموارد الطبيعية دون بناء قاعدة إنتاجية وطنية متينة. وقد أدّى ذلك إلى استمرار الاعتماد على تصدير المواد الخام، وتفاقم العجز التجاري، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة (Amin, 2014). كما أثّرت السياسات الاقتصادية المفروضة من الخارج، عبر برامج الإصلاح الهيكلي، على الدور الاجتماعي للدولة، وأضعفت قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية، ما فاقم حالة السخط الاجتماعي. ويؤكد منهج الاقتصاد السياسي الدولي أن هذا النمط من التنمية المشوّهة يعكس اختلالات بنيوية في علاقة السودان بالنظام الاقتصادي العالمي (Harvey, 2005).

ثالثاً: التداعيات الأمنية والاجتماعية:

أدّى التنافس الدولي والإقليمي إلى تعقيد المشهد الأمني في السودان، من خلال عسكرة الصراعات الداخلية، وتدويل النزاعات المحلية. وقد أسهم ذلك في إطالة أمد العنف، وزيادة النزوح واللجوء، وتفكك النسيج الاجتماعي (Fukuyama, 2011). ومن منظور نقدي، يمكن القول إن استمرار عدم الاستقرار يخدم مصالح بعض الفاعلين الخارجيين، إذ يبرّر وجودهم وتدخلهم تحت

ذرائع إنسانية أو أمنية. وفي المقابل، يدفع المجتمع السوداني كلفة إنسانية واجتماعية باهظة، تعمّق من أزمات الثقة بين الدولة والمجتمع.

رابعاً: السيناريوهات المستقبلية للدولة السودانية:

1. سيناريو استمرار الهشاشة والتبعية:

يفترض هذا السيناريو استمرار التنافس الدولي والإقليمي دون حدوث إصلاحات داخلية جوهرية، ما يؤدي إلى تعميق هشاشة الدولة، واستمرار التبعية الاقتصادية والسياسية، وتحول السودان إلى ساحة صراع بالوكالة بين القوى الخارجية (Young, 2019).

2. سيناريو إعادة إنتاج الدولة التابعة:

يقوم هذا السيناريو على نجاح نسبي في تحقيق الاستقرار السياسي، لكن في إطار دولة مندمجة في النظام الدولي بشروط غير متكافئة، حيث يتم تحقيق قدر من الاستقرار مقابل تنازلات سيادية واقتصادية، وهو ما يعيد إنتاج التبعية بصيغة أكثر "استقراراً".

3. سيناريو بناء الدولة الوطنية المستقلة:

وهو السيناريو الأكثر طموحاً، ويفترض قدرة القوى الوطنية على بلورة مشروع وطني جامع، وإعادة بناء المؤسسات على أسس ديمقراطية، وتنويع الشراكات الدولية، بما يقلل من التبعية ويعزّز السيادة. ويتطلب هذا السيناريو إرادة سياسية قوية، وإصلاحاً اقتصادياً عميقاً، واستثماراً في رأس المال البشري (Habermas, 1987).

خامساً: متطلبات تجاوز الهيمنة وبناء أفق وطني جديد:

يؤكد التحليل أن تجاوز آثار التنافس الدولي لا يمكن أن يتحقق دون معالجة العوامل الداخلية، وفي مقدمتها ضعف المؤسسات، وانقسام النخب، وغياب الرؤية الاستراتيجية. كما يتطلب الأمر إعادة تعريف علاقة السودان بالنظام الدولي، على أساس المصالح المتبادلة لا التبعية، وتوظيف الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية لخدمة التنمية الوطنية (Strange, 1996). ومن منظور مدرسة فرانكفورت، يُعد الوعي النقدي شرطاً أساسياً للتحرر من الهيمنة، إذ لا يمكن بناء دولة مستقلة دون تفكيك الخطابات التي تشرعن التبعية وتعيد إنتاجها (Adorno, 1991).

ونجد أن التنافس الدولي والإقليمي ترك تداعيات عميقة على الدولة السودانية، شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. كما أظهر أن مستقبل السودان مفتوح على عدة سيناريوهات، تتراوح بين استمرار الهشاشة وبناء دولة وطنية مستقلة، وأن ترجيح أي من هذه السيناريوهات يتوقف على قدرة الفاعلين المحليين على إدارة التفاعل مع الخارج بصورة واعية ونقدية.

الخاتمة:

سعت هذه ادراسة إلى تحليل التحولات البنيوية التي طرأت على الدولة السودانية في ظل التنافس الدولي والإقليمي، من خلال مقاربة نقدية تستند إلى مدرسة فرانكفورت، ونظرية التبعية، ومنهج الاقتصاد السياسي الدولي. وقد انطلق البحث من فرضية مركزية مفادها أن السودان لم يكن مجرد طرف متأثر بالتفاعلات الدولية، بل أصبح ساحة لإعادة إنتاج أنماط متعددة من الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية، انعكست بصورة مباشرة على بنية الدولة ووظائفها ومستقبلها.

وقد أظهرت الدراسة أن التنافس الدولي والإقليمي في السودان تجاوز الأطر التقليدية للعلاقات الدولية، ليأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً، شملت التدخل في مسارات التحول السياسي، والتحكم في الموارد الطبيعية، وإعادة توجيه السياسات الاقتصادية، فضلاً عن التأثير في الوعي والخطاب العام. كما بيّنت الدراسة أن هشاشة الدولة السودانية، وضعف مؤسساتها، وغياب مشروع وطني جامع، أسهمت مجتمعة في تسهيل اختراق الدولة من قبل الفاعلين الخارجيين، وإعادة إنتاج التبعية بأشكال جديدة. وخلصت الدراسة إلى أن معالجة أزمة الدولة السودانية لا يمكن أن تتم من خلال حلول جزئية أو آنية، بل تتطلب مقاربة شاملة تعالج الجذور البنيوية للأزمة، وتعيد تعريف علاقة السودان بالنظام الدولي على أسس أكثر توازناً وعدالة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية النقد الاجتماعي والوعي السياسي بوصفهما شرطين أساسيين للتحرر من آليات الهيمنة، وبناء دولة وطنية قادرة على تحقيق السيادة والتنمية المستدامة.

النتائج:

1. أثبتت الدراسة أن السودان يُعد ساحة مركزية للتنافس الدولي والإقليمي، نتيجة لموقعه الجغرافي الاستراتيجي وموارده الطبيعية، ما جعله عرضة لتدخلات متعددة المستويات.
2. أظهرت النتائج أن التنافس الدولي أسهم في إضعاف استقلالية القرار السياسي السوداني، من خلال الضغوط الدبلوماسية، والعقوبات، والدعم الانتقائي للفاعلين المحليين.
3. كشفت الدراسة أن نمط التنمية القائم على تصدير الموارد الخام أسهم في تعميق التبعية الاقتصادية، وأعاد إنتاج اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني.
4. بيّنت النتائج أن الهيمنة لم تُمارس فقط عبر الأدوات الاقتصادية والسياسية، بل أيضاً من خلال الخطاب الثقافي والإعلامي، الذي أعاد تشكيل وعي النخب والمجتمع.
5. أظهرت الدراسة أن النخب المحلية لعبت دوراً محورياً في إعادة إنتاج الهيمنة، عبر ارتباط مصالحها بالبنى الخارجية وضعف التزامها بالمشروع الوطني.
6. أكدت النتائج أن غياب المؤسسات القوية والحكم الرشيد أسهم في تعقيد الأزمات الأمنية والاجتماعية، وإطالة أمد عدم الاستقرار.

التوصيات:

أولاً: التوصيات العلمية والبحثية:

1. ضرورة توسيع توظيف مدرسة فرانكفورت والنظريات النقدية في دراسة قضايا الدولة والهيمنة في العالم العربي والإفريقي.
2. تشجيع الدراسات البينية التي تجمع بين الاقتصاد السياسي، وعلم الاجتماع السياسي، والدراسات الثقافية لفهم أعمق لأزمات الدولة السودانية.
3. دعم البحث العلمي المحلي، وإنشاء مراكز دراسات استراتيجية متخصصة في تحليل التنافس الدولي والإقليمي.

ثانياً: التوصيات السياسية والمؤسسية:

1. العمل على إعادة بناء مؤسسات الدولة السودانية على أسس ديمقراطية تضمن الشفافية والمساءلة والاستقلالية.
2. بلورة مشروع وطني جامع يقوم على توافق سياسي واسع، ويحدّ من ارتهان القرار الوطني للخارج.
3. تبني سياسة خارجية متوازنة تقوم على تنويع الشراكات الدولية، وتجنّب الانحياز لمحاور متصارعة.

ثالثاً: التوصيات الاقتصادية والتنموية:

1. إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يقلل الاعتماد على تصدير المواد الخام، ويعزز التصنيع المحلي والقيمة المضافة.
2. مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية مع الفاعلين الدوليين بما يضمن حماية السيادة على الموارد الطبيعية.
3. تعزيز دور الدولة في التخطيط التنموي، والاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية.

رابعاً: التوصيات الثقافية والمجتمعية:

1. تعزيز الوعي النقدي لدى المجتمع، ودعم الإعلام الوطني المستقل القادر على تفكيك خطابات الهيمنة.
2. دعم منظمات المجتمع المدني الوطنية لتكون فاعلاً مستقلاً في مراقبة السياسات العامة والدفاع عن المصلحة الوطنية.
3. الاستثمار في التعليم وبناء الإنسان بوصفه المدخل الأساسي لأي مشروع تحرري وتنموي مستدام.

قائمة المصادر والمراجع:

اولاً: المراجع العربية:

1. ابراهيم، عبد الله على، (2008). الهوس الثنائي: تفكيك القضاء والاستعمار وتجديد الفكر الاسلامي في السودان، ليدن دار بريل.
2. أمين، س. (2014). الرأسمالية والعولمة في العالم العربي والإفريقي. القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. أمين، سمير (2018). التراكم على الصعيد العالمي، بيروت. دار ابن خلدون.
4. بركات حليم، (2006). المجتمع العربي المعاصر. بيروت مركز دراسات الوحدى العربية.
5. الجابري، محمد عابد، (1999). نقد العقل العربي. بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.
6. عبدالعزيز، م. (2020). السودان بين المصالح الدولية والسيادة الوطنية: دراسة تحليلية. الخرطوم: دار الفكر المعاصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية المترجمة:

1. هابرماس، يوغن (1984). نظرية الفعل التواصلي، بوسطن: دار بيكون.
2. ماركوزة، هربرت (1964). الإنسان ذو البعد الواحد: دراسات في ايدولوجيا المجتمع الصناعي المتقدم، بوسطن: دار بيكون
3. الرشتاين، ايمانويل (2004). تحليل النظم العالمية: مدخل. دورهام: مطبعة جامعة ديوك

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Adorno, T. W. (1991). The culture industry: Selected essays on mass culture. Routledge.
2. Amin, S. (2014). Capitalism in the age of globalization: The unequal development of the global south. Monthly Review Press.
3. Clapham, C. (2017). Africa and the international system: The politics of state survival. Cambridge University Press.
4. Fukuyama, F. (2011). The origins of political order: From prehuman times to the French Revolution. Farrar, Straus and Giroux.

5. Gramsci, A. (1971). Selections from the prison notebooks. International Publishers.
6. Habermas, J. (1987). The theory of communicative action: Volume 2: Lifeworld and system: A critique of functionalist reason. Beacon Press.
7. Harvey, D. (2005). A brief history of neoliberalism. Oxford University Press.
8. Held, D. (2004). Global covenant: The social democratic alternative to the Washington Consensus. Polity Press.
9. Horkheimer, M. (1982). Critical theory: Selected essays. Continuum.
10. Large, D. (2019). China and Africa: A strategic partnership? Hurst & Company.
11. Migdal, J. S. (2001). State in society: Studying how states and societies transform and constitute one another. Cambridge University Press.
12. Strange, S. (1996). The retreat of the state: The diffusion of power in the world economy. Cambridge University Press.
13. Verhoeven, H. (2018). Water, power and politics in the Nile basin. Cambridge University Press.
14. Woodward, P. (2018). US foreign policy and the Horn of Africa. Routledge.
15. Young, J. (2019). The political economy of Sudan: State, markets, and resources. Cambridge University Press.
16. Weber, M. (1978). Economy and society: An outline of interpretive sociology. University of California Press.